العادات والتقاليد والاعراف كمسكون أساسي للقيم الاجتماعية

إعداد

أسماء أبو بكر محمود

المسجلة لدرجة الماجستير في الآداب قسم علم الاجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود عبدالحميد حسين

استاذ علم الاجتماع

ورئيس قسم الاجتماع

بكلية الآداب جامعة دمياط

الدكتور

مصطفى محمود إبراهيم

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب

جامعة دمياط

تمهيد

دراسة القيم ليست شيئا جديداً في ميدان المعرفة، فقد لقيت دراستها عناية كبيرة واهتماما عظيما من كثير من رواد الفكر الفلسفى وأقطاب الدراسات الاخلاقية القدماء والمعاصرين.

وليس بخاف على الكثرين أن الفلاسفة القدامى والمحدثين، علاقوا مفهوم القيمة منذ عهد بعيد، ولكنخم عبروا عنه بأسماء (الخير) و (الخيرألاسمى) و(الكمال) في جوهرها ومضمونها الا فلسفة قيم.

أ) العادات والتقاليد والاعراف كمكون أساسي للقيم الاجتماعية

العادات الاجتماعية

هى بصمة عامة، كما يعرفها جلن وجلن هى كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا، ويتعلم اجتماعيا، ويماس اجتماعيا، ويتوارث اجتماعيا. وليس معنى هذا ان كل سلوك متكرر يدخل في إطار العادات الاجتماعية، فهناك أنواع من السلوك المتكرر تعتبر عادات خاصة بالفرد، بل تعد في كثير من الاحيان لوازم له هو شخصيا، أى أنها ليست عادات تشترك فيها الجماعة[i].

التقاليد الاجتماعية ومعناها

الواقع ان الالفاظ تقاليد وتقليد، وتقليدي أصبحت معروفة عند كثير من كتابنا ومؤلفينا من علماء الاجتماع وغيرهم، بدلالتها على القدم ومضى الزمن. وإذا اتصف السلوك بأنه تقليدي يستشف من ذلك أن مزاولته دامت حقبا طويلة، أنه محاكاة لسلوك القدامى ومتوارث عنهم.

وهذا المعنى مذكور في المعجم الوسيط ادجاء به أن (التقاليد: العادات المتوارثة التى يقلد فيها الخلف السلف)[ii].

العادات التقليدية

العادات التقليدية هي العادات القديمة، المتأصلة، الراسخة في الثقافة، والتى تدوم طويلا، فيخذها الخلف عن السلف، والتى تبقى وتستمر برغم فناء الافراد الذين يكونونها. فالإنسان يولد في عادات قد وجدت قبلة، وقد تتغير بعض الشيء في حياته، ولكنه عندما يموت تستمر هده العادات في بقائها عن طريق الاجيال اللاحقة له.

وللعادات التقليدية دور يشبه دور الوراثة في الحياة الفسيولوجية ففى تنقل جزاء من الماضى الى الحاضر وبذلك تؤدى الى نوع من الاستمرار والتواصل بين الاجيال المتعاقبة. وليس هناك ثقافة بدون عادات تقليدية.

فكل الشعوب، المتمدينة منها والمتأخرة، تتصل بالماضى لتسترشد به الارشاد وتهتدى بهدى عن طريق هذه العادات التقليدية. فوظيفة العادات التقليديه الاشاد الى الحياة السليمة، وبدونها لايمكن الجماعه أن تكسب شيئا من ماضيها يهديها في تصرفاتها ويسهل عليها حياتها. وهى كما يعبر عنها ((كلاكون وكلى)) (KIUCKHOHN&KEIIY) (وسائل الحياة المختلفة التى توصل اليها الانسان عبر التاريخ، وسائل ارشاد توجه سلوك الناس فى المجتمع).

فهى تقدم حلولا لكثير من مشاكل الانسان اليومية، وتقدم لنا الجواب عن كثير من الاسئلة المتصلة بكثير من المناسبات والاحداث الجارية فى حياتنا، وترسم لنا بالتفصيل كيف ننظم علاقاتنا الاجتماعية وكيف ومتى نقوم بالاحتفلات والشعائر (الطقوس)وكيف ومتى نقوم بأساليب المجاملات المختلفة، وتبين لنا الاوامر والنواهى المختلفة، والانماط والطرق التى نتبعها فى الانتاج والتبادل والتوزيع، الى غير ذلك من أساليب العمل والنشاط فى ميادين[iii].

العرف

ان كثير من الكتاب يخلطون بين العرف والتقاليد، فيستعملون المصطلحيين بمعى واحد دون تمييز بينهما، مع ان هناك فروق واضحة بين هذين المصطلحين.

فالعرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدى وعريق ومتوارث وملزم، الا انه يختلف عنها فى درجه الزامة وانتشار وشموله وعموميتة.

فالتقاليد، كما سبق ان بينا عادات تهم جماعة، اوفئة او طبقة، فهى عادات ضيقة النطاق نسبيا فى انتشارها. اما العرف فهو ذلك النوع من العادات الواسعة النطاق فى انتشارها التى ليست فى مصلحة جماعة بالذات دون أخرى، بل هى عادات فى مصلحة الجماعات كلها مثلاقية فى وحدة واحدة هى المجتمع أو الامه ولذلك كان العرف فى الزامة وشمولة وعموميتة اقرب الى القانون منه الى التقاليد.

واذا نظرنا الى العادات الاجتماعية بكل فروعها نظره شاملة، اى كوحدة او ككل يمثل نسقا من انساق المجتمع المعيارية فاننا نجد ان العرف يبرز من بين مجموعة هذه الفروع المعيارية، كأهم ادوات الضبظ والتنظيم الاجتماعى.

فالعرف فى الواقع لب العادات الاجتماعية. ويمكننا، بناء على تشبية ((كنزلى ديفيز)) ان ننظر الى مكان العرف واهميتة فى المجتمع، بالنسبة لباقى العادات، كما ننظر لمكان النواة واهميتها بالنسبة للبروبلازم فى الخلية الحية. فالعادات الاجتماعية هى الجسم والمادة، اما العرف فهو القلب والروح والجوهر بالنسبة لها[iv].

اما المجتمع الحديث المعقد المركب فلا يستطيع العرف وحده ان يقوم بحفظ النظام وحفظ كيان البناء الاجتماعى، بل تقتضى الحال سيادة سلطة اقوى، وتلك هى سلطة القانون الوضعى. ذلك لان المختمع الحديث يتكون من زمر مختلفة، وطبقات اجماعية متباينة. . والى جانب ذلك فانة مجتمع يركز اساسا على نظام تقسم العمل، وهذا بدورخ يتسبب في زيادة الهيئات الاجتماعية، وتشعب مصالحها، وتعارض هذه المصالح بعضها

مع بعض في كثير من الاحيان. يضاف الى ذلك، ان كثيرا من اوجة الحياة في الجتمع الجديث، اصبحت تقوم على التعاقد كما هو الحال في الشئون التجارية والصناعية.

والتعاقد لاقيمة له ان لم يتخذ الشكل القانوني الذى يلزم ويعاقب ماديا. لان المعاملات اصبحت تبغى المنعة المتبادلة، وتقوم بين أناس يصح الايكونوا من جهة واحدة.

او من بلد واحد، بل يصح الايعرف بعضهم بعض تمام المعرفة، ولكن هدة الامور لا يمكن الاكتفاء بالاحتكام الى العرف وحده بل لابد الاحتكام الى القانون ذلك الحصن الحصين والسلطان الحقيقي الاول والحكم الاعلى الذى يلزم بتنفيذ ما ينص علية من تعاقد الطرفين وبذلك يحفظ الحقوق، ويحدد الوجبات، ويحقق التوازن المطلوب لاستقرار المجتمع.

والواقع ان العرف والقانون مترابطان اشد الترابط، ومتداخلان الواحد منهما فى الاخر.

ومما يثبت هذا، ان القانون الذى يتعارض مع عرف القوم يقابل بموجات التقد ويكون تنفيذة امرا عسيراً، كما حدث بخصوص قانون فولستد فى الولايات المحتدة بأمريكا، لمنع تناول المشروبات الروحية، فقد اخفق هذا القانون أيما اخفاق لأنه هاجم عادة اجتماعية اصيلة ومستقرة فى سلوك الناس منذ زمن طويل اذانها ارتبطت بصفة خاصة بكثير من مناسبات اجتماعية مختلفة يعتز بها القوم. ولقد سبق ان اشرنا الى قوانين مماثلة سنت ضد العرف السائد، فكان كسرها والخروج عليها، بل الثورة ضدها النتيجة الحتمية.

تعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ديناميت متغيرة، فمن المتفق علية أنها كثير ما تتعرض لها، وما يلاقيه المجتمع من تغيرات على كافة المجالات، فمن المعروف أن القيم من الظواهر الأكثر تعلقا بتغيرات المجتمع، وأكثر حساسية لما يتعرض له.

فالتغير في مضمون القيم أمر مرتبط بالمجتمع بأسره، حيث يشهد المجتمع دائما تغيرا في القيم، وتزعزعا في مكانتها، فضلا عن الصراع بين القيم السائدة المتوازنة والقيم الجديدة المستحدثة، وهذا أمر قديم الوجود.

أن القيم الاجتماعية شأنها بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، خاضعة للتغير، وتتعرض له بشكل تلقائي، وهو أمر يتعلق بتغيرات المجتمعات البشرية ذاتها، لذا انصب اهتمام العلماء في دراساتهم المختلفة حول القيم على التغير الاجتماعي، وموقع القيم من هذا التغير الذي بصيب المجتمع.

وقد يحدث التغير القيم نتيجة الاحتكاك الثقافي، والنمو التكنولوجي وثورة الاتصالات التي أصبحت سمة العصر، هذه كلها أمور تحول دون بقاء القيم ثابتة أو جامدة، وقد يمتد التغير ليصيب الترتيب الهرمي للقيم، فتبرز قيمة في المقدمة، وآخري تتوارى في المؤخرة، وذلك بفعل عوامل التغير التي يتعرض لها المجتمع(٧).

دواعي تغيير القيم وتطويرها:

لما كانت القيم مفاهيم تعبر عن الاتجاهات، فيتطلب ذلك وجود مجموعة من القيم لدى شباب تشكل سلوكياته، فالقيم جزء من التنظيم الذي يسيطر على سلوكنا وتعكس حاجاتنا واهتماماتنا بالإضافة لأنها تعكس حاجاتنا واهتماماتنا بالإضافة لأنها تعكس صور مختلفة للنظام الاجتماعي الذي يحيا فيه التراث الثقافي. فمن خلال النسق ألقيمي يستطيع الفرد أن يقاوم كافة الأمراض الاجتماعية للعصر الذي نعيشه، وبالتالي يتحقق له التوافق والانسجام مع نفسه ومع الجماعة إن النسق القيمي للفرد يعد صمام الدفع الأساسي في مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد الدائم التغير، والذي يفرض قيما ونماذج حياتية داخلية على ثقافتنا وتراثنا.

فوجود منظومة القيم والعمل على إ كسابها للفرد تحدد معالم هو يتنا الثقافية وتكون هذه المنظومة بمثابة ثوابت تستند هذه الهوية خاصة في ضوء ما تفرضه العولمة من

تحديات تؤثر على أركانها، ووجود هذه المنظومة القيمة يؤدي إلى خلق روح التعاون والألفة بين الفرد و الجماعة حيث تعمل القيم على خلق التماسك الاجتماعي و تحافظ عليه[vi].

والتغير اجتماعي وأثاره على نسق القيم السائد في المجتمع يعد ضرورة لوضع نسق قيمي محدد، حيث تتبدل القيم في ضوء تغيرات العصر، وتتباين وتتنوع حسب الاهتمامات وتنوع الظروف التي يمر بها المجتمع. كما أن الإيديولوجيات الجديدة يؤدي إلى ظهور قيم جديدة وتطورها وإحلال أخرى بدلا منها فيحدث تغير داخل النسق ألقيمي للمجتمع، وأيضاً التغير الذي أصاب المجتمع نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي سمح بانفتاح قيمي على الثقافات الأجنبية، أدى لظهور قيم سلبية غربية على المجتمع، تؤثر على استقرار المجتمع وخاصة الشباب حيث أخذت تهز كل ما أستقر في عقول الشباب ونفوسهم من قيم وعادات، وفي ضوء ثورة المعلوماتية والثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال المعاصر التي جعلت العالم قوية صغيرة بلا حواجز[vii].

إن هذا التقدم الهائل يفرض علينا أن نكون في سياقه ولا نكون تابعين، أن نكون منتجين لا مستهلكين أن نكون لا مقلدين. فالقيم تشكل جزءا مهما في الإطار الثقافي لاى مجتمع فضلا عن أن التشكيل ألقيمي لأبناء المجتمع يعتبر من أهم وظائف التربية.

ب) التغيير الاجتماعى وأثرة على النسق القيمى

ان محور اهتمامنا هذا الموضوع فى دراستنا الراهنة يتمثل بالتركيز على مواضع، رصد التغييرات التى حدثت للمجتمع الليبي، ثم طبيعة التغييرات التى حدثت فى الوظائف الاجتماعية وبناءاتها، فالبنائية الوظيفية هى المدخل النظرى التى يمكن عن طريق دراسة الانساق والنظم الاجتماعية دراسة عملية منظمة من خلال رؤية كلية للمحتمع بأكملة، وهذا ماسوف نعرضة فى الفصل حيث ينصب الاهتمام على دراسة ورصد التغير في المختمع الليبي عواملة ومظاهرة، لننطلق بعد ذلك فى دراسة تأثير التغير الحادث فى

المجتمع الليبي على النسق القيمي الاجيال، وبما ان المنظور البنائى الوظيفي بنهض على افتراض ان المجتمع عبارعن مجموعة انساق مستقرة ومنظمة، وهذا النسق المستقر يتسم بالاتفاق الجماعى وهذا تتطلق هذة الدراسة من الترابط المنطقى بين النسق القيمي وبقية الانساق الاجتماعية الاخرى كالنسق الاقتصادى والتعليمي والاعلام.

التغيير الاجتماعي فى ليبيا

لقد كانت ليبيا افقر دول العالم من الناجية الاقتصادية قبل اكتشاف النفط لافتقارها للمصادر الطبيعية والبشرية وكانت تعتمد على المساعدات الخارجية من الاقتصارية حالة ميؤسا منها.

وباكتشاف النفط حديث تغيرات فى المجتمع الليبي عموماً، وخاصة فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات باعتبار هذة الفترة نقطة تحول فى الاقتصادى الليبي، حيث تحول من اقتصاد متطور بتأثير وسيطرة قطاع النفظ.

بيد ان هذة التغيرات ظلت محدودة الى حد كبير، حتى فترة السبعينات من القرن الماضى حيث شهد الاقتصاد الليبي نموا سريعا والذى كان له الاثر على مختلف النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما تتضمنة من نظم وقطاعات، التى من بينها قطاع النفط اذا عملت الدولة على تليبية بشتى السبل والوسائل ليستقيد منه الشعب الليبي الى اقصى حد، فكان الاعتماد كليا على النفط حتى اصبح المصدر الرئيس للدخل القومى، بل اصبحت ليبيا دولة المحصول الواحد ((الا وهو النفط)) شأنها شأن دول الخليج[viii].

أنواع التغير الاجتماعي في ليبيا وهى:

١) التغير الاجتماعي العادي

تعرض المجتمع الليبي خلال تاريخة الطويل الى احداث كثير اثرت فى الانساق الاجتماعي السائدة وادخلت علية تغيرات جوهرات وبسرعة فائقة فى بعض الاجيان وفى احيان أخرى أدخلت علية تغيرات عادية وبشكل بطيء.

وقد عملت ثقافة المجتمع الليبي العريقة الاصول والمتجسدة بعمق فى عقول ونفوس ابنائة على التقليل من حدة وسرعة ومدى انتشار مظاهر تغير اجتماعى لمحاو وسريع، كما حدث ابان فترة الاحتلال الايطالى عندما سعت ايطاليا الى جعل ليبيا امتداد طبيعى لايطالية وتحول المؤسسات الموجود فى ليبيا الى جزء من المؤسسات الايطالية، متخدة من الدرسة والعمل مدخلين لتغير المجتمع الليبي، ومن وضع القوانين والتنظيمات الجديدة وتعديل الانظمة والانساق الاجتماعية التى كانت سائدة فى المتجمع بما فى ذلك ما يتعلق منها بالملس والمأكل وسائل تكفل لها تحقيق ذلك.

٢) التغير الاجتماعى الموجه

وفرت عائدات تصدير النفط التى بدأت فى اوائل الستينات رصيداً يمكن استغلالة فى وضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد شهد المجتمع الليبي خلال تاريخة الطويل عدة محاولات تخطيطية هادفة للتنمية، بعض هذة المحاولات تعدو كونها عشوائية غير منظمة، والبعض الاخر تعوزة الاهداف الواضحة وأخر تدخل ضمن خطط التنمية الخمسية المعمول بها فى دول مختلفة من العالم[ix].

عوامل التغير الاجتماعي:

العامل البيئي:

ان هذا العامل له الاثر فى الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعى داخل المجتمع وهذا ما جاء بة ابن خلدون فى القرن الرابع عشر وفى مقدمتة البيئية والجغرافية وأثرها فى اختلاف طبائع وصفات البشر الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والخلفية.

العامل البيولوجى:

اى جميع الاستعدادات التى تعين المرء على الحياة ويعمل تحت تأثير الظروف البيئة والاجيماعية والثقافية سواء ارثر جوبيتو (صاحب النظرية العنصرية فى علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الاجناس وهذا ما يفسر اختلاف فى خصائص الاجيال المتتالية فمثلا هل نحن مثل اجدادنا من الناحية البيولوجية.

العامل الديموغرافى (السكانى):

هنا يقصد الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة مما يولد انعكاسات على النواحى الاجتماعية والاقتصاية والسياسية، والاتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الاجور والمعيشة واستعمال الالات بما يؤثر فى الافراد وفى التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية. وأن اهمية العامل الديموغرافى تأتى نتيجة للحركة السكانية زيادة او

نقصانا، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المحتمع وعلية فأن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكانى حاسماً فى عملية التغير الاجتماعي[x].

العامل التكنولوجى:

أن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العملية والتقدم فى وسائل الاتصال والنقل كلها ذات اثر فى التغير الاجتماعى، اذ تعكس على الاساليب الفكرية للناس وعلاقائهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشرى[xi].

العامل الثقافي:

ان اساس اي تغيير او تطور اجتماعى يعود الى العامل الثقافى وهذا مايراه انصار هذا العامل فكلما حدث تغير ثقافى فى داخل المجتمع سواء اكان هذا التغير ماديا ام معنويا ادى الى احداث تغيرات اجتماعية، فى العادات والتقاليد والاعراف او تتعدل او تختفى هذة المفاهيم كليا. وان التغيرات التى تحدث فى الجانب المادى هى اسرع من الجانب المعنودى وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافى كما اطلق علية (وليم كبرن)، وليس بالضرورة ان يكون التغير الثقافى نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث لاستعارة سمة ثقافية او مركب ثقافى من مجتمع اخر عن طريق الاتصال او الهجرة او سائل الاتصال الاخرى مما يؤدى الى حدوث تغير اجتماعى[xii].

تغير مستوى التعليم ونسق القيم

باعتبار المجتمع يتكون من عدة اجزاء (بناءات)، ان كل جزء يرتبط مع باقى الاجزاء، ويرتبط بالكل، وهناك علاقة اعتماد متبادل تأثير من خلال الوظيفة التى يختص القيام بها والتى يعتمد عليها بقاية كجزء وبقاء الكل[xiii]، فاذا تمكن الجزء (البناء) من ان يتواقف ويتكيف مع النسق العام وأجزائة ويؤدى لنتائج مرغوبة يكون وظيفي ويؤدى لاستمرار توازن النسق[xiv]، وحيث ان النظام التعيمى احد النظم التي تؤدي الي الضبط الاجتماعي والي حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين التي تؤدي الي

المحافظه علي المجتمع ككل[xv]، إذ ان المؤسسات التعليمية تعتبر نواة النضام الاجتماعي في المجتمعات المعاصره وهي التي تحدد انماط السلوك الاجتماعي التي يتبعها افراد المجتمع في علاقاتهم وتفاعلاتهم، وبإعتباره احد عناصر مقاييس مستوي المعيشه ف أي مجتمع، ومن الحاجات الضروريه للفرد والمجتمع علي سواء. فلقد اصبح العلم في عالمنا المعاصر قوه إنتاجيه لاغنى للبشريه عنها من خلال الرابط المحكم بينها وبين الانتاج، ويستخير الاكتشافات والابتكارات العلميه لخدمه الانتاج.

فالنظام التعليمي يلعب دورا ديناميكيا في احدات التغير المطلوب من خلال عمليات البحث والاكتشافات والاستفاده من التقدم العلمي والتكنولوجي، والاختراعات والتجديدات، كما يعلم النظام التعليمي علي اعداد الكفاءات اللازمه كمادة تعد فعاله في المجتمع، وقيام النظام التعليمي بهذه المهمه الوظيفيه وتقديم العناصر الثقافيه الجديده، وإعداد الافراد وتهيئتهم لفهم طبيعتها وابعادها وفائدتها العلميه للفرد والمجتمع يعمل علي إكساب الافراد مجموعة من القيم والاتجاهات، والمهارات والمعارف والخبرات ذات الفائده للفرد والمجتمع [xvi] كما يضع التعليم سلما لتوافر المعلومات والاراء التي تمكن الانسان من الخروج علي الاراء القديمه، وتوضح إحدى الدرسات التى اجريت في الخليج ان الارتفاع في سلم التعلم يؤدى الى الخروج عن معتقدات الاباء.

الصراع بين الجماعات وداخل الجماعة:

وتجدر الاشارة هنا انه في المجتمعات ذات التركيبات الاجتماعية المرنة والتي تسمح بالحراك الاجتماعي أو التعبير بحرية عن الآراء والاتجاهات توجد عدة أنواع من الصراعات تمارض بعضها مع بعض وبالتالي تمنع انقسام الجماعة في اتجاه محور واحد، ومن هذا المفهوم فان الصراع الاجتماعي هو الوسيلة المثلى لضبط المثل والمبادئ لتلائم المواقف الجديدة. مثل هذا النظام الذي يؤدي الى اعادة تشكيل قيم المجتمع لا يمكن توافره في المجتمعات الجامدة لان هذه المجتمعات في حالة اخمادها للصراع تساعد على زيادة

هذا الصراع. كما أن الصراع الداخلي يفيد أيضا في ضمان القوة النسبية للاتجاهات المتضادة داخل التركيب الاجتماعي وبالتالي فانه وسيلة لإعادة ضبط التوازن بين القوى المختلفة[xvii].

ومما هو جدير بالذكر ان الأفراد كثيرا ما يشتركون في أكثر من جماعة اجتماعية. هذه الجماعات تخلق نظما فات قنوات تسمح بظهور النزعات العدوانية والآراء المتعارضة، وفي الوقت نفسه تحتفظ بالعلاقات التي يمكن من خلالها احتواء الآراء المتعارضة، ومثل هذه النظم تعمل عن طريق ما يسمى مؤسسات صمام الأمان التي تقدم موضوعات بديلة تؤدى الى ازالة العواطف العدوانية والنزعات العدوانية وهي غالبا ما تنجح في الحفاظ على كل م ن التركيب الاجتماعي والأمان الشخص للأفراد والواقع فان الحاجة لمثل هذه المؤسسات (صمام الأمان) تزداد كلما كان التركيب الاجتماعي أكثر جمودا، فهى تؤدى الى تبديل الأهداف وحجب المشاعر العدوانية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الجماعات يجب أن نوضح أولا مجالات الصراع في الأهداف المختلفة، وسوف نجد ان الصراع يتميز بالشمول موقد نجد مجالات يظهر فيها الاتفاق، بما في ذلك الاتفاق حول طريقة حدوث الصراع. ولكن مع تسليمنا بوجود صراع في الأهداف علينا ان نتوقع ان كل جماعة سوف نحاول أن تفرض على الأخرى سلوكا من شأنه الا يتعارض مع أهدافها، بل ويساعد على تحقيقها، واذا ما حدث ذلك من كل الجماعات، فمن الضروري ان يظهر نوع من صراع القوة بكل صوره، وستظهر ايضا أنواع أخرى من الصراع حتى يعترف كل طرف بان الامتثال الى درجة معينة أكثر فائدة من استمرار الصراع، واذا أدى هذا الاتفاق الى استقرار وتوازن القوة، فذلك من شانه ان يطور معايير متفق عليها السلوك الأعضاء في كل من الجماعتين، ولكن من الممكن أيضا التوصل الى توفيق مؤقت جدا يظل معه الطرفان على استعداد لمعاودة الصراع. وفي هذه الحالة تظل معايير كل جماعة غير متأثرة بالمهادنة[xviii].

والصراع يكون على اشكال مختلفة، فالمنافسة التي بين شخصين للحصول على المواد الأولية هي منافسة مجردة. وعندما تكون المنافسة بينهما غير سليمة مثل العنف والاجراءات الانتقامية فان المنافسة تتحول الى صراع خفي او ظاهر حسب الأحوال والظروف التي تظهر فيها. ويرى (مظفر شريف) انه في المنافسة مثلا ترى أن نجاح احدى الجماعات يعني فشل الأخرى، وقد يدعو ذلك الى صراع الجماعة داخليا أو صراعها مع الجماعات الأخرى، ورما تتوحد الجماعات الداخلة في الصراع اذا ما توحد هدفها. اما جوميلوئيز فانه يرجع الصراع بين الجماعات الى عاملين هامين هما: الأول، تطور الأنواع الانسانية في مختلف الأزمنة والأمكنة دون أدنى صلة دم بينهم، والثاني، هو عدم التأكد من ارتقاء الجماعات والأجناس.

والصراع اذا كان بين قوتين متكافئتين فانه ينتهي الى تعاون اما اذا كان بين قوتين متكافئتين فالنصر يكون حليف الأقوى والأقدر على الكفاح [xix].

لقد اهتمت نظرية الصراع، بالصراع بين الجماعات اكثر من اهتمامها بالصراع داخل الجماعة والتي لم يهتم بها سوى نفر قليل، ونذكر على سبيل المثال كتاب " استراتيجية الصراع" لتوماس شيلنج**Shellinge T** .، وكتاب كينت بولدنج، " النظرية العامة للصراع"، وكذلك كتاب كوزر عن " الوظيفة الاجتماعية للصراع".

أما عن أهمية الصراع داخل الجماعات فيمكن لعالم الاجتماع الافادة في دراسته بان يستبدل الصراع **Conflict** بالانشقاق **cleavage** داخل الجماعة وبين أعضائها. ويرى ان بعث هذا الانشقاق، ينطبق على جماعة العمل، فعندما يطلب اثنان او اكثر من أعضاء الجماعة قرارات متعارضة من الجماعة نفسها وتكون هذه القرارات خاصة بالعمل تظهر هذه الانشقاقات وتعليقا على ذلك فان هذا لم يشر الى اطر تصورية فكرية أو افتراضية ح ول الموضوع وكل ما فعله هو تنميط الانشقاقات أو تصنيفها على اساس الوسائل والأهداف داخل الجماعة[xx].

إن الصراع داخل مجموعة ما قد يساعد على إحداث وحدة أو على إعادة الترابط والوحدة بين أفراد المجموعة، حيث تكون مهددة من قبل عدو خارجي ار المشاعر المتضادة بين الأفراد، ولكنه يلاحظ أنه ليس كل نوع من أنواع الصراع الاجتماعي يفيد التركيب الاجتماعي وليس أي صراع بقادر على خدمة جميع المجموعات، فهذا يعتمد على نوعية الموضوع الذي تتصارع من أجله المجموعات وأيضا على نوعية التركيب الاجتماعي الذي يحدث داخله هـ ذا الصراع وعلى أية حال فان انواع الصراع وانواع التركيبات الاجتماعية ليست على الاط لاق متغيرات مستقلة[xxi].

والصراع الاجتماع الداخلي الذي يحدث من أجل أهداف او قيم او اهتمامات لا تتعارض مع المبادئ الأساسية المتعارف عليها في المجتمع تكون صراعات بناءة من أج ل تحسين البناء الاجتماعي، وان هذا النوع من الصراع يجعل من الممكن للمجتمع ان يعيد ترتيب افراد، ويعيد ترتيب علاقات القوى داخل المجموعات بناء على احتياجات افراد وتجمعات هذا المجتمع، بينما الصراع الاجتماعي الداخلي الذي لا تدين مجموعاته المتصارعة بنفس القيم الأساسية التي يتعارف عليه النظام الاجتماعي يؤدي الى تهديد وتفسخ التركي ب الاجتماعي، وبالتالي فان مشاعر العدوانية تميل الى التراكم والتضخم مما يؤدى الى تفجر الصراع في هذه المجموعة الذي سيكون شديد الحدة كما أنه يؤدى الى تهديد اعم ق للعلاقات بين افراد المجموعة الواحدة، بينما في المجموعات المكونة من أفراد يشاركون مشاركة جزئية يكون الصراع اقل تد ميرا • وبناء على ذلك فانه يمكن القول أنه كلما تعددت أوجه الصراع فإنها تتناسب تناسبا عكسيا مع حدته. هذا بالنسبة للصراع الداخلي اما بالنسبة للصراع الخارجي فان تركيب الجماعة الواحدة يتأثر بالصراع مع الجماعات الاخرى التي يتعايش معها، فالجماعات المشتبكة في صراع مستمر تودي الى مزيد من الحقوق وتفرض مزيدا من الواجبات على المشاركة الشخصية لأعضائها[xxii].

صراع القيم الاجتماعية:

ذهب بعض علماء الاجتماع الى ان الصراع في اوسع معانيه يجب ان يكون مصدرا لكل تغير اجتماعي، لأنه اذا كان التوافق – أو عدم الصراع – قائما في المجتمع وانعكس ذلك على تكامل القطاعات المختلفة في النسق الاجتماعي، فلن يكون هناك مبرر قوي او دافع ملح للتغير • لهذا يجب أن نعزو كل تغير يحدث الى الصراع بين الجماعات وبين الأجزاء المختلفة للنسق الثقافي والاجتماعي.

وقد تبدو هذه النظرية معقولة في الظاهر الا انها في الحقيقة ليست صادق بالضرورة. فالصراع عندما يشتمل على توازن متساو للقوى المتصارعة فانه قد يعوق بالفعل عملية التغير. وهناك من غير شك نظريات أخرى عن التغيير مثل النظريات المثالية والتفاعلية الثقافية ونظريات التكيف[xxiii].

وعلى الرغم من وجود مجموعة عامة من القيم المشتركة داخل أي مجتمع، الا انه مع نمو المجتمع وتعقده تتحدد القيم داخله وتختلف باختلاف الجماعات والمهن والطبقات الأمر الذي يتيح الفرصة لظهورها نطلق عليه الصراع القيم داخل المجتمع[xxiv].

ان القيم السائدة في مجتمع متوازن تعبر عن أهداف الفرد والجماعة في هذا المجتمع بالنظر الي ايديولوجيته المعترف بها. ولذلك يحدث غالبا ألا تجد مشاكل تتصل بالقيم جديرة بالاهتمام، ولكن عندما يتغير المجتمع ويفترض هذا التغيير تعديل القيم القديمة واحلال قيم جديدة محلها لتترجم عن الايديولوجية الجديدة، و تظل القيم القديمة معترف بها عند بعض اقسام السكان، فان الفرصة تكون مهيأة لما يسمى بصراع القيم الذي يخلق عددا من الصعوبات التي قد ترقى إلى مستوى المشكلة الاجتماعية • ولهذا فالباحث الاجتماعي عند تعرضه لبحث المشاكل الاجتماعية عليه ان يصرفه على القيم المناسبة ويحاول ان يخلصها من الصراع الذي تقع فيه مع قيم و محلة حتى يسوع على المشكلة التي يواجهها[xxv].

وبالرغم من ارتباط القيم الاجتماعية بالثقافة وهذا الارتباط الكبير يمثل تأثيرا متكاسلا على الناس، فان المشكلات الاجتماعية في بعض الأحيان تكون نابعة من تضارب القيم الاجتماعية • هفه. المشكلات تتضح في حالتين :

أولهما: عندما يكون هناك تناقض بين القيم السائدة في الثقافة وسلوك الناس الفعلي

ثانيهما: عندما تكون قيم الجماعات الفرعية في المجتمع في صراع.

أولاً: تعرف المشكلات مبدئيا كتفاوت واختلاف بين مستوى القيم الاجتماعية وبين مستوى السلوك الاجتماعي، فلو لم تكن للناس قيم عليا، ومعتقدات قوية، فليس ثمة معايير تقف امام ما يقاس من انماط السلوك، وان لم تكن هناك قيم عليا يتمسك بها الأشخاص، فمعنى ذلك أنه لا توجد جزاءات على انتهاكها، ومن ثم لا تكون هناك جريمة في المجتمع، وبالمثل في بقية المشكلات فان جانبا كبيرا منها ناتج عن عدم وجود قيم ومعايير تحكم السلوك[xxvi].

ان مرتبة القيم وترتيبها يكون ذو أهمية في هذا الصدد، فليست هناك قيم مطلقة ومن ثم فان الهوة بين السلوك والقيمة لا يمكن اغلاقها نهائيا. والواقع أن الكائنات البشرية في تجمعها تطمح في تحقيق أهداف معينة أكثر مما تحققه الوسائل المتاحة اجتماعيا. وبهذا يتسبب الطموح في القيم الاجتماعية في احداث او وجود المشكلات الاجتماعية.

ثانياً: حتى لو كان هناك تكامل ذو دلالة عن طريق الفهم المشترك للقيم العليا فانه توجد حالات عديدة داخل المجتمع تتصارع فيها انواع من القيم مع انواع اخرى. فيحدث الصراع عندما تكون قيم الأسرة على سبيل المثال، غير متناسقة ومتوافقة مع قيم النظام الاقتصادي، او عندما لا يكون هناك تناسق بين الدور التربوي والدور الخاص بالبيت[xxvii].

لقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية المعاصرة ان كل تنظيم من التنظيمات الاجتماعية ليس استاتيكيا وانما هو تنظيم دينامى حافل بما يحويه من تغيرات. وقد يكون

للصراع فائدته في اعادة بناء تنظيم من التنظيمات. كما أن للتغير ايضا حاجة ضرورية، فقد يكون سببا من اسباب التطور او النمو[xxviii].

و"القيم" هي المسئولة عن الأحكام التي يصدرها الانسان على أي موضوع او موقف ويرى فيها الانسان شيئا من الحق أو الخير او الجمال. والفرد يكتسب قيمه من المجتمع الذي يعيش فيه خلال عملية التفاعل الاجتماعي، فلكل فرد حاجات أساسية يرغب في اشباعها وطالما لا ينشا أو يقوم في وعينا تعارض بين هذه القيم وبين حاجاتنا لثبات أو جمود الأوضاع المحيطة فإننا نعيش حياتنا معيشة آلية ولا نحس بحاجتنا الى اصدار أحكام جديدة أو مراجعة احكامنا الماضية. أما إذا كانت مواقف مشكلة تتعارض فيها قيمنا مع أسلوب اشباعنا لحاجاتنا، هنا ينشا الصراع سواء داخل الفرد نفسه أو بين الفرد والمجتمع[xxix].

صراع القيم والتغير الاجتماعي:

من المسلم به في علم الاجتماع ان المجتمعات سريعة التغير والتي تمثل نمط حضريا تختلف عن المجتمعات المتخلفة بطيئة التغير والتي تمثل نمطا تقليديا، فالقيم المجتمعية والعادات والتقاليد ومعايير السلوك لا تمارس ضغطا على الأفراد في مجتمعات النوع الأول، فهي تتسم بالمرونة التي تحقق لهم التكيف والتواؤم والسيطرة على الوسائل التكنولوجية، بينما نجد في مجتمعات النوع الثاني نفس هذه القيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك. انما الاختلاف الأساسي آنها تمارس على أفراد المجتمع سيطرة وضغطا بحيث لا تترك لهم حرية التصرف وبالتالي فهي لا تسير في خط متواز مع التقدم التكنولوجي وهذا ما أطلق عليه وليم اوجبرن W. Ogburn بالفجوة الثقافية أو التخلف الثقافي **Cultural Leg.** ولقد لفتت ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات القروية اهتمام الباحثين، فنجد بعضا منهم يغردون دراسات كاملة عن التغير الاجتماعي بينما يتن اول البعض ظاهرة التغير تناولا ضمنيا. وقد أثير جدل كبير حول أسباب هذا التغير وطبيعته. فبينما

يرجع غالبية الباحثين التغير الحادث في المجتمع القروى الى الصلات الواسعة والعميقة والتي اصبحت تربط القرية بالمدينة، أو بالمراكز الحضارية القريبة، نجد البعض الآخر يرى ان عوامل التغيير انما هي عوامل داخلية أساسا وما العوامل الخارجية الا عوامل مساعدة أو معجلة[xxx].

اننا لا نستطيع البرهنة على ان كل أشكال التغير تحدث نتيجة للصراع، على الرغم من تردد هذه الفكرة في فلسفة التاريخ عند هيجل وفي نظرية ماركس الاجتماعية (مع بعض التحفظات)، وبغض الأطر النظرية المشتقة منهما، فهناك تفسيرات تحدث دون صراع – كتراكم المعرفة العلمية – ثم تثير بعد ذلك صراعا كما هو الحال في الصراع بين العلمانية والدين وكذلك الصراع بين جماعات المصالح التي تأثرت بظهور التكنولوجيا الحديثة • كن لسلك فإننا لا نسملك الدليل القوى على ان كل أشكال الصراع تؤدى الى تغيره فثمة صراعات كما يقول سيمل تسهم في تقوية وتدعيم الحياة الاجتماعية القائمة المستقرة. ففي المجتمعات القبلية نجد الصراعات التي تأخذ طابعا طقوسيا من شأنها تدعيم التضامن الاجتماعي والمحافظة على النظم القائمة[xxxi].

وتدار المجتمعات من خلال عناصر بنائية اعتماداً على المعايير وهي مستويات مقبولة لسلوك الفرد والجماعة – لإنجاز القيم الأشياء المرغوبة فيها نظرا لقيمتها وتتمثل قيم ومعايير المجتمعات في طرق الحياة المقبولة والتي تقد، مته عبر دورات طويلة من الزمن مما أعطى ليها رسوخا ارتبط بالرفاهية الاجتماعية – وقد ظهرت لك في الاعراف وايجاد المؤسسات النظامية. . كل ذلك لا يتغير بسهولة، ولكنها في النهاية يجب أن تتغير تحت تأثير القوى الاجتماعية التي تأتي بطرف حياة جديدة والتي تلزم الأعضاء بها. ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في العالم الشرقي حيث التحديات ضد القيم التقليدية، وهنالك قوتان، الأولى مادية والثانية غير مادية، هي في الغالب المسئولة عن هذه التحديات[xxxii].

والفرد في المجتمع المعقد يعيش وسط حياة اجتماعية مهتزة أعنف اهتزاز، وق ترتب

على هذا زيادة العبة على الانسان الذي يحاول في كل موقف من المواقف اتخاذ قرار حاسم عند المفاضلة بين عنصرين أو اتجاهين متباينين أو متعارضين، فالفرد دائما يسال نفسه أي الطرق أفضل؟ وأي الأمور أسلم؟ أي الأشياء أجمل؟ إي الفروض أصوب؟ أي الأدوار اصدق؟ وهلم جرا[xxxiii].

اذن الصراع يمثل جانبا أصيلا في الحياة الاجتماعية، لأنه قد يؤدي الى تقوية الجماعات الاجتماعية او تعديلها او الاطاحة بها، ومن ثم فإننا لا نستطيع معالجة الصراع معالجة دقيقة اذا ما نظرنا اليه على انه سمة ضئيلة واستثنائية تميز العلاقات الاجتماعية[xxxiv].

وان احدث التغير بسرعة كبيرة كما في حال الدول النامية والمجتمعات في مراحل الانتقال، فلا بد من تطوير قيمي أي تخطيط التطور القيمي بصورة مقصودة على اساس دراسات علمية، والا برزت ظاهرة التخلخل أي عدم القدرة على الالتزام بإطارات قيمية متقاربة اوشاع في المجتمع الاضطرابات واختلت المقاييس والمعايير، نتيجة لهذا التخلخل الناجم عن تغيير بعض القيم لمراتبها أو فقدانها لأهميتها دون ان تحل محلها في الوقت المناسب ق يم وظيفية أخرى أو نتيجة لاستمرار بقاء قيم لا تستحق البقاء في مراكزها، وهذه القيم الوظيفية الجديدة لابد من وجودها حتى يستكمل التقدم مقومات حركته وانطلاقه بسرعة ويسر وأمان. فحجر الزاوية في احداث التقدم والتنمية يكون في التجديد القيمي والاظهر التخلخل القيمي وما يستتبعه من صراع مما يهدد التقدم ويكون مقدمة لتصدع اجتماعي شامل[xxxv]. وعندما تتصارع القيم الأساسية فإننا غالبا ما نرتبها حسب أولوياتها، ونتصرف بطرق تتناسب مع أهمية كل منها. ومثال على ذلك، فخلال الحرب فان قيمة " الوطنية " سوف تكون القيمة الكبرى في حياة الفرد وعندما يستحيل وضع قيمنا في ترتيب هرمي لتفادي الصراع فيما بينها، فإننا سنشعر بالذنب او نعاني من ضغوط عقلية[xxxvi]. أما لو تطورت القيم لتتمشى مع روح العصر الجديد فإنها تجعل من أفراد المجتمع قوي ضاغطة تطالب بالتنمية وتقدر على اسراع آثارها التقدمية وينشط التفاعل بين الناس

ويزداد لما ساد بينهم إطار متجانس من المعايير والأحكام[xxxvii].

أما عن اسباب صراع القيم فانه يحدث نتيجة لتداخل وتعارض القيم البسيطة والمركبة فكثيرا ما تتعارض قيم الفرد الواحد في العديد من مواقف الحياة الحيوية، فالإنسان يحب المال ويرغب فيه وحب المال أحد القيم التي تتعارض مع قيمة الكرم، والقيم تعتبر صالحة ما دامت متناسبة مع ظروف البيئة مجيبة لبعض حاجاتها[xxxviii].

فالأزمة التي يمر بها العالم اليوم هي أزمة قيم ناتجة عن صراع بين القديم والجديد ووع يتزايد بضرورة تعديل القيم القديمة وبناء عالم جديد على أسا مقيم جديدة – ان ثورات الشعوب وحركات التحرر ودعوات السلام ونزع السلاح ودعوات الحياد الايجابي وعدم الانحياز هي مظاهر هذا الصراع القيمي[xxxix].

ومن أهم عوامل صراع القيم التفاوت الطبقي، فهو يفرق بين فئات الأمة وبين قيم كل فئة. ويتخذ التفكك الاجتماعي الناجم عن الانقسام القيم في المجتمعات الطبقية المفككة صورا شتى مضها اللامبالاة، أو لا مبالاة طبقة معينة بأمور تعتبرها غيرها من الطبقات في غاية الأهمية في حياة المجتمع وأمنه واستقراره، فقد تنتفض بعض الطبقات ضد قوى الاستعمار الخارجي بتأثير الحماس الوطني، ولكن الطبقات المستقلة قد لا تتحمس بهذه الدرجة وقد يظهر التناقض مع القيم نتيجة اختلاف الظروف الاقليمية بين الريف والمدن، كما قد ينشا التناقض في القيم بين الجنسين وذلك نتيجة لاختلاف كل منهم في المجتمع أو الطبقة التي ينتمي اليها، والصراع في القيم يكون نتيجة لما يطرا على المجتمع من تغير يجعل من المتعذر على الحياة ان تسير سيرها المألوف بحسب العادات، أو العلاقات او القيم التقليدية وهضا يبدأ الصراع وتبدأ محاولات تعديل القيم[xl].

وينشأ صراع القيم بين جيلين جيلا جيل الأبناء، فعبر تاريخ الجنس البشري نجد أشكالا متعددة من الصراع بين الأجيال دبل أن تطور الثقافة الانسانية يرجع في أهله أبعاده الى صراع بين جيل بريد المحافظة علس ما تعود عليه من أساليب، وعاد است

وانبساط سلوكية وبين آخر لا يجد في هذه الأساليب والعادات والألفاظ ما يلائم الظروف الجديدة للحياة، ومن ثم يرغب في تغيرها. ومن ان هذا الصراع ظاهرة صحية من حبيش، أن السبيل نحو تجديد الحياة وتطورها الا انه في عصرنا الحالي بدأ يأخذه صورة خطيرة تهدد كيان

المجتمعات المختلفة وشند وبتفككها. وأنه كان تغيير مفاهيم الانسان عن عالمه نتيجة التطور العلمي المعاصر والصراع الأيديولوجي العالمي يعدان من الأسباب الرئيسية التي تدعو الشباب – وهم القيمة الناضجة للجيل الصاعد الى البحث عن قيم جديدة للحياة ان هنالك بعدا آخر لظاهرة صراع القيم في المجتمعات النامية فهم بوجه عام بدأت تصحو بعد سبات عميق لتجد نفسها متخلفة الى حد كبير عن الدول المتقدمة ومن ثم تحاول جاهد تعويض هذا التخلف. ومع أن التغير المادي لظروف هذه المجتمعات يعد قاعدة اساسية البناء المستقبل الذي يرغبه فيه، الا أن التغير المعنوي لا بد أن يصاحب هذا التغير المادي عن وعي وعن قصد لزيادة فاعلية هذا التغيير. ولعل الشباب في الدول النامية هم أكثر فئات الشعب تأثراً بالتغيرات الحادثة انفسهم يقفون في مفترق الطرق بين واقع يراد تغييره وأمل يراد تحقيقه[xli].

واختلاف الآباء عن الأبناء بصفة خاصة، قد يكون كبيرا أو صغيرا وكلما زادت الفجوة الحادثة بين اتجاهات الآباء والأبناء كلما دل ذلك على وجود نوع من الصراع وقد يؤدي اختلاف دور الرجل عن المرأة إلى اختلاف استجاباتهما بالنسبة للمواقف الاجتماعية الوثيقة الصلة بالفروق بين الدورين[xlii].

اما عن صراع الأدوار فيؤكد علماء الاجتماع ان هنالك نوعين من صراع الأدوار، الأول ناتج عن خروج الفرد عن القواعد والمعايير والقيم بما يعرضه للجزاء الاجتماعي ولصراع الأدوار الاجتماعية مع القائمين بالسلطة، والثاني ناتج عن صراع بين أدوار الشخص الذي يقوم بمجموعة من الأدوار المتعارضة في المجتمع نتيجة لانتمائه لمده له

من الأشكال الاجتماعية [xliii].

وتعمل القيم على ربط وتنظيم العلاقات بين الأدوار العامة والخاصة، ولكن وقوف الانسان موقفا سلبيا من تلك القيم والتزاماتها يولد لديه احساس بالخوف والتوتر – وإذا ما تعددت الالتزامات الأخلاقية فان النتيجة الحتمية لذلك هو حدوث صراع الأدوار، أما أني تجاوز الصراع حلوا مسينا فانه يؤدي إلى انحلال البناء الاجتماعي، فالصراعات بين الأفراد والتعارض بين الانسان تضبطه حد ود معينة إذ ينبغي أن تتكامل الأدوار لتحقيق استمرار البناء، فلا يخلو مجتمع من معاناة أفراده لصراع الأدوار ويظهر نه لله في التنظيمات البنائية المعقدة أكثر مما يظهر في المجتمعات البسيطة والصغيرة والصراع يكون في صورة صراعات داخلية أو احباطات خارجية أو كليهما او في صورة مواجهة الفرد لأدوار تتنافر فيها التوقعات مما يؤدى الى ظهور موقف يتعذر فيه هله وش انسجام وتكامل بين الشخصية ونسقي التفاعل. كما أن الصراع بظهر عندما تحدث تغييرات بنائية في المجتمع فينشأ الصراع نتيجة تعذر تحقيق التوافق الداخلي والانسجام بين متطلبات الشخصية والواقع الاجتماعي[xliv].

ويرتبط تكامل الأدوار داخل نسق الشخصية بتصور الانسان لذاته ودرجة انتما ش ه الى الجماعة و تساعد المعايير الاجتماعية المتوخاة معها على تنظيم ادوار ونسق الشخصية وتنظيم التوقعات التي توجه الفرد الى انهاء السلوك المناسب مع الشخصية وجانها من البناء الاجتماعي، وليست هذه الأدوار ثابتة أو محد له ة بل تتصف الأدوار بالتغير المستمر ولا يعني تباين الأدوار تفكك البناء الاجتماعي أو تفكك الشخصية ولكن هذا التباين بين الأدوار شرط لوجود اتساق الأبواب وتوافقها في نسق معقد التكوين ويرجع هذا التباين الى أنماط وتوجيهات القيم والمحتوى الوظيفي المميز لكل دور[xlv].

ويمكن النظر الى الفرد على انه جهاز قيم في حالة الى مستمر ويحصل على الاختيار والمفاضلة باستمرار وخاصة في حالة الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات التي

تتغير بسرعة مثل المجتمع الحضري والمجتمعات المفتوحة لعوامل التغيير والتجديد. فكلما تعقدت الثقافة وازدانت نسبة المهنية وكشرت عوامل التغير وتنوعت ازدادته حيرة الفرد في الاختيار وازدادت حاجته لتقويم الأمور، وهذا ما يحله شه طوال الوقت في جو مفعم بالصراع بين عوامل متضاربة، في نسيج اجتماعي مهتز اشد الاهتزاز[xlvi].

ومن الأمور البديهية أن الفرد لا ينشئ قيمه من تلقاء نفسه وانما تنشا قيمه من المجتمع ومن تفاعله مع الأفراد. فعندما يجتمع عدد من الناس فانه تقوم بينهم علاقات وأثر هذه العلاقات يظهر في سلوك الأفراد وفي سلوك الجماعة ككل، وكما نشط التفاعل كان المجتمع أعظم وأكثر حيوية وتماسكا، أما اذا فتر التفاعل ووهنت حركته اقترب المجتمع من التفكك والضعف، فرغم أن القيم ذات ثبات واستمرار إلا أنها قابلة للتغير نتيجة للتفاعل المستمر[xlvii].

والمشكلات الاجتماعية تعتبر نتيجة مباشرة للتغير الاجتماعي والتخلف الثقافي مما يهدد القيم الاجتماعية وللقيم دور مركزي في خلق المشكلات الاجتماعية: فتغير القيم قد يخلق مشكلات اجتماعية لأنها قد تتصارع بعضها مع بعض[xlviii]. ويعتبر الانحراف نتاجا للصراع الاجتماعي.

ويعرف الانحراف من وجهة نظر علماء الاجتماع بانه خروج عن بعض القواعد المتفق عليها، ويرى بيكر **Becker** ان الانحراف يعتبر نتاجا للمجتمع وبيكر لا يقصله بعمارته هذه ان الانحراف سببه الموقف الاجتماعي للشخص المنحرفة او ان العوامل الاجتماعية تخلق الانحراف عن طريق وضع القواعد التي يصبح الخروج عليها انحرافا[xlix]. وفي هذا يتساءل مالينوفسكى ما هي الصفة المشتركة التي تجمع هؤلاء الأشخاص الذين يحطون صفة المنحرفين؟ ويجيب عن هذا التساؤل بأنهم على الأقل يمرون بتجربة اجتماعية معينة تؤدي بالمجتمع الذي يعيشون فيه الى طلاق لقبه المنحرفين عليهم، أي أن الانحراف هو نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين مجموعة اجتماعية معينة وأحد

الأطراف التي ترى المجموعة أنه خروج عن قواعد همساء ان العمل الانحرافي يتوقف على طريقة تفاعل الأفراد الآخرين معه فان نفس العمل قد تنظر اليه مجموعة اجتماعية معينة على أنه سلوك منحرف بينما تراه مجموعة أخرى في مكان آخر أو في زمان آخر او في ظروف أخرى على انه سلوك سوى[i].

وقد كانت مساهمة سالينز **Sallins** (١٩٣٨) في وصفه لعنصر" الصراع الثقافي **Conflict * culture**– في الجريمة، والذي اندرجت نحته أمثلة عديدة فعندما تتقابل الثقافات مع مختلف معايير السلوك في مناطق متصلة أو عندما يهاجر اعضاء ثقافة معينة الى ثقافة اخرى او عندما تفرض قوانين غريبة او اجنبية عن طريق قوى منتصرة أو مستعمرة، فان الهجوم على مثل هذه الأنواع يظهر لأسباب مختلفة، وقد يكون هناك صراع فكري ناتج عن تعارض المعايير المخالفة للسلوك الشخصي المشتق من ثقافات متباعدة بل قد تتغير الثقافات الفرعية في داخل الثقافة، أو أن الأجيال الأولى والثانية المهاجرة، سوف تعاني من مثل هذه الصراعات بين المعايير الناتجة عن السلوك الاجرامي ٠ وقد وجه سالينز في نفس الوقت الانتباه الى الحاجة الى دراسة السلوك الاجرامي في ضوء المدى الذي تلعب فيه المعايير دورا في تكوين الشخصية[ii].

اما مبرتون (١٩٣٨) نقد طور وجهة نظر دوركايم عن الأنومى مركزا على ان هناك عنصرين في البناء الثقافي والاجتماعي والذي من الممكن اعتبارهما منفصلين، على الرغم م ن كونهما مندمجين في مواقف واقعية ويتمثل اول هذين العنصرين في الأهداف الثقافية المحددة الأغراض والاهتمامات التي ترسم الباعث من الدوافع البيولوجية، ولكنها ليس ت وقفا عليها. انها تعد الاطار المرجعي لطموحات الفرد، مثل طرق اختيار المهنة، ومن ناحية اخرى دفان البناء الاجتماعي يحدد وينظم ويضبط الوسائل المتوقعة لتحقيق هـ ذه الأهداف، بالأخلاق واللوائح المنظمة للتصرفات المسموح بها والاجراءات اللازمة للوصول اليها. فالثقافات او اجزاء من الثقافات سوف تركز على جانب او آخر من المعادلة[iii].

أما كوشين ١٩٥ (**kohen e**فقد بحث في الثقافة الفرعية للمنحرفين مع احساسه الحقيقي بالتنوع الكبير في سلوكهم هو بالاختلافات التي يمكن أن تبده و بين العوامل الدافعة التي تركزت على ارتكاب الفعل نفسه.

ان ما نراه عندما ننظر الى الثقافات الفرعية للمنحرفين هو أنها غير ذات منفعة، وحقودة وعطى لدرجة كبيرة من السلبية، وهي تعرف عن طريق الاستقطاب السلبي " المعايير المجتمع المعترف بها. . ذلك لأن، الثقافة الغربية للمنحرف تأخذه معاييرها من الثقافة الأكبر ولكنها تقلبها رأسا على عقب. فسلوك المنحرف يعتبر صحيحا على مستوى ثقافته الفرعية، تماما ولكن هذا السلوك يعتبر خاطئا بالنسبة لمعايير الثقافة الكبرى " وكما أشار كل من شو **Shaw** وماك كاي **MacKay** ان مستويات هذه الجماعات سوف تقدم مستويات متناقضة تماما المعايير المجتمع التقليدية[liii].

المصادر والمراجع

[i] فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ص١٠٧، ١٠٨.

[ii] المعجم الوسيط: مكتبة الشاملة، ج٢، ص٢٤

[iii] احمد محمد خليفة، مقدمة في دراسة السلوك، دار المعرفة، ١٩٨٠، ص٢٦

[iv] عبدالعزيز عرت، الشريعة الاسلامية والقانون، ط٤، بيروت للنشر، ط٤، ١٩٩٤، ص٧٠.

[v] Milson. e: routh in aching ing society ،London routledge ،kegan roul ، 1972 ، p. 29.

[vi] إلهام عبد الحميد فرج: أسس بناء مناهج التربية وتصميمها، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص٢٢.

[vii] محمد عايد الجايرى . . . . . ٢٠٠١، ص٣٠٧.

[viii] محمد عبدالحميد الطبولى، الوضع الاختماعى والاقتصادى للمرأة العربية الليبية، مجلة الاداب والعلوم، المرج، ط٢، ١٩٩٨، ص ص٢، ٣

[ix] مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، معهد الانماء العربي، ١٩٩٢، ص ٣١_٣٢.

[x] احسان محمد الحسن واخرون، علم الاجتماع والفلسفة، ط٦، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٧٤

[xi] أمنية على كاظم: التغير الاجتماعى والثقافى في المتجمع، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٦

[xii] محمد سعيد فرح: ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٦٤

[xiii] احمد الكندرى: علم النفس الاسرى، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت، ط٣، ص ٤٧

[xiv] سناء الخولى: الزواج والعالاقات الاسرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص١٦.

[xv] عبد الله محمد عبدالرحمن: علم اجتماع التربية، دالا المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٧٠. ١٧١

[xvi] جبر محمد جبر: بعض المتغيرات اليموجرافية المرتبطة بالامن النفسي، المجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٣

[xvii] Lewis ،Coser ،The Function of Social Conflict ،The Free Press ،of Glencoe ،London ،1956 ،PP. 151-156 .

[xviii] جون ركس، مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٠١٧٣

[xix] غريب سيد احمد، ديناميات العلاقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٠ -٥١.

[xx] Gerald Marwell ،Conflict Over Propared Group Actions;. a Typology of cleavage ،in J. C. R ،.10 ،.No. 4 ،December . ،1966 ،PP. 427-435 .

[xxi] غريب سيد أحمد، ديناميات العلاقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٠ – ٥١.

[xxii] Lewis A. Coser & Bernard Rosenberg ،Sociological Theory ،op. cit ،.PP. 183 184 .

[xxiii] محمد عاطف غيث والموقف النظري لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

[xxiv] نبيل السمالوطى، البناء النظري لعلم الاجتماع الجزء الأول: مرجع سابق، ص١٢١.

[xxv] عاطف غيث، محمد علي محمد، التنمية الاجتماعية والتخطيط، مرجع سابق، ص٣٠٨.

[xxvi] Joseph Fiche ter ،op. cit ،.P. 302.

[xxvii] Ibid ،.P. 303 .

[xxviii] قبارى محمد اسماعيل، علم الاجتماع الاقتصادي مشكلات الصناعة والتنمية منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون تاريخ: ص ٤٥٥

[xxix] عماد الدين سلطان: " صراع القيم بين الآباء والأبناء المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير ١٩٧٢، ص ٠٢

[xxx] غريب سيد احمد، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ٢٩٠ -٢٩١

[xxxi] محمد الجوهري: تابوتوموره مرجع سابق، ص٢٣٠.

[xxxii] Walfred A. Anderson & F. R. Parker ،Society ،Op. cit ،.P. 390.

[xxxiii] حسن الساعاتي التحليل الاجتماعي للشخصية: اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرفة، المجلة الجنائية القومية، عدد١، مارس١٩٥٨، ص٧٧-٧٨.

[xxxiv] محمد الجوهري: بوتومور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٣٦.

[xxxv] محمد ابراهيم كاظم التطور القيمي وتنمية المجتمعات الريفية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد السابع، سبتمبر، ١٩٧٠، ص ١٣.

[xxxvi] J. Ross Eshleman & Barbara G. Cashion ،Sociology ،Op. cito PP. 85-86 .

[xxxvii] محمد ابراهيم كاظم، اتجاهات في التعليم الشعبي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥، ص١٤.

[xxxviii] محمد إبراهيم: مرجع سابق، ص ص١١-١٢.

[xxxix] نجيب سكند ر ابراهيم وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية بمكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢، ص ٢٩.

[xl] نفس المرجع السابق، ص١٥-٢٨

[xli] عماد الدين سلطان: صراع القيم بين الاباء والأبناء، مرجع سابق، ص ١-٢.

[xlii] عماد الدين سلطان، نفس المرجع السابق، ص ص ٢-٣

[xliii] صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع – دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، مرجع سابق، ص ٢٨١.

[xliv] محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، مرجع سابق، ص ٣٤٧ – ٣٥٦.

[xlv] محمد سعيد فرح، المرجع السابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

[xlvi] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٥.

[xlvii] محمد ابراهيم كاظم، مرجع سابق، ص ٩

[xlviii] محمد عاطف غيث والتغير الاجتماعي والتخطيط مرجع سابق، ص ٢٠

[xlix] Howard S. Becker ،"Outsiders? Studies in the Sociology 01 Deviance ،The Free Press of Glencoe ،New York ،1963

[i] Bronislaw Malinowski ،Crime and Custom in Savage Society ،Reprinted by Permission of Humanities Press and Routledge & Kegan Paul Ltd ،.New York ،1926 ،PP. 77-80 .

[ii] T. C. N. Gibbens & R. H. Ahrenfeldt (eds. ،(Cultural Factors in Delinquency ، Op. cit ،.p. 55 .

[iii] Ibid ،.p. 56.

[iiii] Ibid ،.p. 57.